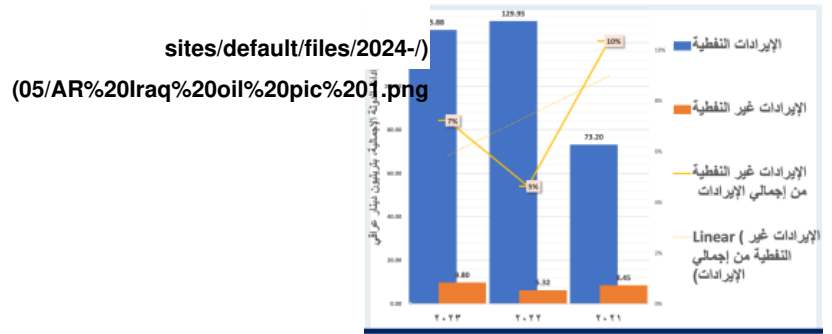




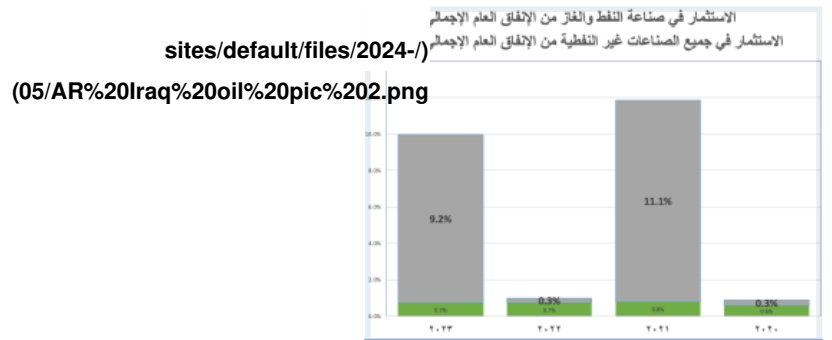
وفي الكثير من الحالات يتم توظيف الأموال العامة بشكل أساسي لضمان "ولاء الناخبين للنخبة الحاكمة على حساب البنية التحتية والمؤسسات الخدمية" ويعكس نمط الإنفاق الحكومي لعام 2023 هذا الاتجاه المالي وتظل النفقات الاستثمارية في القطاعات الرئيسية التي توفر فرص العمل والتي توفر إمكانات لتنمية القطاع الخاص متواضعة كما يوضح الشكل التالي

الشكل 1: النفقات الاستثمارية في القطاعات غير النفطية الرئيسية



البيانات من موقع وزارة المالية العراقية (<https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>)

يوضح الشكل (1) كيف يشكل الإنفاق الاستثماري في مختلف القطاعات الرئيسية في أفضل سنة مالية 2023 أقل من 14 في المئة من إجمالي النفقات ما يبين كيف تعمل حكومة رئيس الوزراء السوداني حتى الآن على إدامة الاتجاه المالي الذي ساد بعد عام 2003 بدلاً من الابتعاد عنه يمكن تقييم التزامات الحكومة العراقية تجاه استراتيجياتها التنموية بطريقة أخرى تتمثل بدراسة الاستثمارات العامة في القطاعات التي لديها القدرة على توفير فرص العمل وتنمية الموارد البشرية وتحسين بيئة تمكين الأعمال فتقييم إنفاق الحكومة العراقية على الصناعات غير النفطية يكشف عن قصور صارخ في الالتزام باستراتيجياتها وأهدافها التنموية

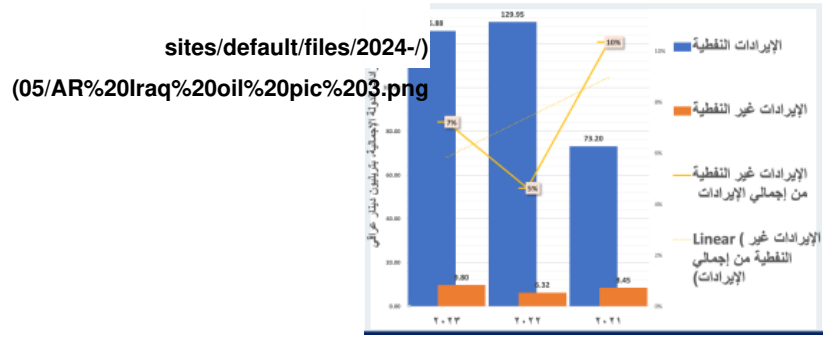


البيانات من الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقية (<https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>)

لقد وصل الإنفاق العام في الصناعات غير النفطية إلى أقل من 1 في المئة في عام 2023. ورغم انه من الأفضل أن تتولى الشركات الخاصة قيادة هذه الصناعات في الظروف المثالية إلا أن الشركات المملوكة للدولة دورًا تكميليًا من خلال توفير المواد الخام وغيرها من أشكال الدعم لأنشطة القطاع الخاص على الأقل لفترة من الوقت حتى يتم خصصتها وتشير الأرقام المذكورة أعلاه إلى أن الحكومة الحالية قلصت الاستثمار في الصناعات غير النفطية بما يتعارض مع أهدافها المعلنة خلال سنوات الازدهار التي شهدتها العراق والتي اتسمت بارتفاع أسعار النفط العالمية وما نتج عنها من مكاسب غير متوقعة كان هناك مجال واسع لزيادة الاستثمار العام لكن معظم هذه الاستثمارات في عام 2023 كانت موجهة نحو قطاع النفط الذي يوفر إمكانات محدودة للغاية لتوفير فرص العمل كان من المفترض أن يستحوذ الاستثمار في الصناعات غير النفطية على الجزء الأكبر من مخصصات الاستثمار العام في عام 2023 كوسيلة لتحفيز النمو المستدام وذلك وفقًا لبرنامج مجلس الوزراء بالإضافة إلى استراتيجيات وخطط التنمية المختلفة التي وضعتها الحكومة الفيدرالية

تطرح الإصلاحات السياسية الضرورية تحديات سياسية هائلة فالمقاربات الشعبية التي تتبناها الطبقة الحاكمة والتي لا تتم عن بعد نظر هي مجرد واحدة منها على سبيل المثال واستجابة للصدمات الاقتصادية لعام 2020 الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط حاولت الحكومة السابقة فرض ضرائب الدخل الشخصي على رواتب موظفي الخدمة المدنية والمتقاعدين لزيادة إيرادات الدولة غير النفطية وقد تطلب فرض الضرائب تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 113 (1982) وأمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 49 (2004) لكن واجهت هذه الضرائب المخطط لها معارضة شديدة من النخبة الحاكمة على أساس شعبي ما أدى إلى عرقلة تطبيقها ونتيجة ذلك تضاعلت إيرادات العراق غير النفطية وزاد اعتماده على إيرادات النفط ليتجاوز 93 في

المئة في عام 2023. وتشير الأرقام اللاحقة إلى انخفاض الإيرادات غير النفطية من 10 في المئة في عام 2021 إلى 7 في المئة في عام 2023



التاريخ من الموقع الرسمي لوزارة المالية العراقية (<https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>)

نظراً للتحديات المالية والاقتصادية السائدة تظل تنمية القطاع الخاص مهمة شاقة فقد فشلت الكثير من المساعي المتعلقة بالسياسات والمبادرات الاستراتيجية التي قامت بها الحكومات العراقية السابقة في سبيل هذا الهدف في تحقيق نتائج ملموسة وتواجه حكومة رئيس الوزراء السوداني عوائق مماثلة لتلك التي واجهتها سابقاتها وكما يتضح من السياسة المالية وقانون الموازنة الممتد على ثلاث سنوات ما من تخصيص كافٍ للاستثمارات لتحقيق الأهداف التنموية ونتيجة تصاعد الشعوبية تجاهلت الطبقة الحاكمة وحكوماتها اللاحقة بعض الاستراتيجيات والخطط التنموية الوطنية سعياً لتحقيق مكاسب انتخابية قصيرة المدى.

وعلى الرغم من الاستفادة من المكاسب النفطية غير المتوقعة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة أعاق الفساد والصراعات بين النخب والعقبات البيروقراطية تنفيذ الإنفاق الاستثماري المخطط له والمحدد في قانون موازنة عام 2023. فقد صرفت (<https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>) الحكومة حوالي 24 تريليون دينار (48 في المئة) من مبلغ 50 مليار دينار المخطط له للإنفاق الاستثماري والتنموي كما خصصت (<https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>) ما نسبته 60 في المئة من إجمالي الإنفاق المخطط له والبالغ 118 تريليون دينار من أصل 198 تريليون وتتأكد هذه الأرقام عدم التزام الحكومة بأهدافها التنموية.

من غير المرجح أن تتمكن الحكومة العراقية الحالية من تجاوز هذه التحديات من دون تبني نهج استراتيجي أكثر ذكاءً بشكل تغيير هذه السياسة المالية المتجذرة تحدياً بالنسبة إلى هذه الحكومة تماماً مثل سابقتها فقد تجاوزت (<https://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>) النفقات على الرواتب والمعاشات والدعم لموظفي القطاع العام في عام 2023 72 تريليون دينار ما يمثل 61 في المئة من إجمالي النفقات الحكومية ومن المتوقع أن تنمو كشوفات الرواتب العامة المتضخمة بشكل أكبر مع اعتزام الحكومة توظيف مليون (<https://www.zawya.com/en/projects/construction/interview-iraq-is-entering-a-new-era-of-development-says-top-government-official-i3hhyj5f>) موظف جديد لمعالجة مشكلة البطالة الوطنية.

بشكل عام لا تزال بيئة الأعمال في العراق تتسم بالضعف مما يعرقل نمو القطاع الخاص ويعوق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير على سبيل المثال احتل ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 المرتبة 154 من أصل 180 دولة مما يجعله من بين الدول الأكثر فساداً علاوة على ذلك لا تزال البلاد تفتقر إلى التدابير الأمنية اللازمة والاستقرار السياسي لجذب المستثمرين وفي وقت سابق من هذا الشهر تم استهداف أكبر حقل لإنتاج الغاز في البلاد (خور مور). بطائرة انتحارية مسيرة للمرة التاسعة خلال السنوات الثلاثة الماضية ويؤكد هذا الهجوم على الاستقرار الهش الذي وفرته حكومة رئيس الوزراء السوداني وحكومة إقليم كردستان وهو ما يتناقض مع الصورة التي صوّتها بعض الحملات علاوة على ذلك تظل التحديات المستمرة مثل نقص التمويل والعقبات البيروقراطية وعدم كفاية البيئة التنظيمية دون معالجة إلى حد كبير.

### كسر الحلقة المفرغة للسياسة المالية في العراق

يشكل تدفق الإيرادات النفطية الداء والعلاج في الوقت عينه لمعضلة العراق الاقتصادية فعندما تنخفض أسعار النفط بشكل دوري يواجه العراق صدمات اقتصادية حادة ولكن يمكن التنبؤ بها خلال العقد الماضي شكلت (<https://www.albankaldawli.org/ar/country/iraq/overview>) الإيرادات النفطية 99 في المئة من صادرات العراق و85 في المئة من الميزانيات الحكومية و42 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وفي ظل مستويات الإنتاج والتصدير الحالية يترجم انخفاض بنسبة دولار واحد في أسعار النفط العالمية بخسارة سنوية في الإيرادات بقيمة 1.23 مليار دولار للعراق ونتيجة ذلك يظل تحفيز النمو الاقتصادي واستدامته وهما المحركان الرئيسيان للتنمية خارجين عن سيطرة العراق إلى حد كبير إذ يتأثران بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية وإلى جانب عدم الاستقرار المالي الناجم عن تقلبات أسعار النفط حددت الوفرة العامة في الإيرادات النفطية معالم المشهد الاقتصادي في العراق وأثرت في سلوك النخبة الحاكمة وعرضت الأمة للأعراض التقليدية للمرض الهولندي.

ولتغيير هذا المسار تحتاج الحكومة العراقية إلى تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المالية التي يمكن أن تدفع باتجاه تعزيز التنمية الاقتصادية ومن شأن تنشيط قطاعات الصناعة والزراعة والمواصلات والسياحة التي تؤدي في نهاية المطاف إلى التنويع الاقتصادي أن يعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الناجمة عن التقلبات الدورية في أسعار النفط وأن يهدد الطريق للنمو المستدام وفي ظل هذه الظروف يمكن أن تبرز تنمية القطاع الخاص كطموح عملي وحل للاختلالات الهيكلية في العراق.

تشكل البنية التحتية المادية القوية أيضاً استثماراً ضرورياً وأحد الشروط المسبقة لأي نجاح تنموي بحيث تتطلب إصلاح أو إنشاء الطرق والجسور ومحطات

الطاقة والشبكات التي يمكنها دعم الاقتصاد الخاص المتنامي، ونظرًا لندرة موارد العراق ستظل الاستثمارات المنشودة بعيدة المنال ما لم تتم زيادة إيرادات الدولة أو إعادة ضبط السياسات المالية للحد من النفقات الجارية وتخصيص المزيد للاستثمارات في البنية التحتية.

تنطوي طريقة أخرى لتعزيز تنمية القطاع الخاص والتحايل في نهاية المطاف على القيود المالية الحالية على أهداف التنمية في العراق على تصميم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يتطلب مشاركة الشركات المحلية والدولية في تنفيذ مشاريع بعضها، لكن الأدلة المستمدة من <https://blogs.worldbank.org/en/ppps/when-do-public-private-partnerships-work-well> (https://blogs.worldbank.org/en/ppps/when-do-public-private-partnerships-work-well) الاقتصادات النامية تشير إلى أنه على الرغم من أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تشكل ركيزة لمشاركة القطاع الخاص غالبًا ما تؤدي إلى نتائج متباينة على صعيد التنمية، فالشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص تتطلب وجود إطار تنظيمي متين والالتزام بسيادة القانون والمساءلة العامة الصارمة ولا يتوافر أي من هذه الظروف بشكل مناسب في العراق.

ومن الضروقات الأخرى وضع استراتيجية للتغلب على التعقيدات السياسية المرتبطة بنموذج المحاصصة المعتمد لتشكيل الحكومة التوافقية في العراق. فترتيب تقاسم السلطة هذا يوزع مناصب حكومية رئيسية على الأحزاب السياسية التي تمثل العرب الشيعة والعرب السنة والأكراد على أساس الأغلبية الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك يقسم هذا الترتيب التكاليف المستمدة في الغالب من الأموال العامة والعقود بين هذه الأحزاب السياسية وقد أوجد هذا الترتيب اقتصادًا سياسيًا فريدًا يقوم فيه كل حزب حاكم بتوزيع موارد الدولة وفرص العمل وعقود الخدمات لتعزيز الولاء داخل دوائره الانتخابية. وقد ساهم ذلك بدرجة كبيرة في تضخم الرواتب العامة وتجاهل مبادرات الاستثمار وما تلا ذلك من صعوبات مالية. وفي عام 2023 فقط أضافت الحكومة الاتحادية أكثر من 800 ألف شخص إلى كشوف المرتبات العامة من خلال تعيينهم في القطاع العام المتضخم بالفعل أو من خلال إضافتهم إلى قائمة المستفيدين من المزايا الاجتماعية وذلك للتخفيف من التكاليف المرتبطة بتكاليف الأحزاب السياسية والابتزاز والفساد المرتبط بها وهو ما قد يؤدي إلى توفير كبير في موارد العراق.

فضلاً عن ذلك يقدم الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة أخرى لتحقيق نتائج تنموية أفضل. لغاية الآن اجتذب العراق في الغالب الشركات الأجنبية للمشاريع الموجهة نحو الخدمات ضمن قطاعي الطاقة والنفط والغاز، وكثيرًا ما يترجم إشراك الكيانات الأجنبية بتوكيل خدمات محددة لشركات عالمية مثل جنرال إلكتريك وسيمنز وشركات صينية. وبما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تستهدف بشكل رئيسي قطاع النفط والغاز لم تشمل هذه الفرصة القطاعات غير النفطية التي توفر فرص عمل أو تنشيط القطاع الخاص.

وأخيرًا من المؤكد أن إصلاح القطاع المالي في العراق سيحسن البيئة التمكينية للأعمال ويوفر ذلك الكثير من الفرص الجديدة لرواد الأعمال وصناع السوق الشباب. كما سيسمح إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي تشكل الجزء الأكبر من القطاع الخاص في العراق للبلاد أيضًا بتعزيز أهدافها التنموية.

علوة على ذلك أسفرت الضغوط الأخيرة التي مارستها وزارة الخزانة الأمريكية على المصارف العراقية من أجل الامتثال لتدابير مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب عن بعض النتائج الإيجابية. فقد ارتفع الشمول المالي بشكل كبير من خلال تفعيل الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية والخاصة بالإضافة إلى إصلاح آليات تمويل التجارة الخارجية منذ كانون الأول/ديسمبر 2022. كما ارتفع عدد الحسابات في المصارف العراقية بنسبة 14 في المئة فقط <https://shafaq.com/en/Economy/Private-Iraqi-banks-established-1-2-million-accounts-in-9-months-official->

<https://shafaq.com/en/Economy/Private-Iraqi-banks-established-1-2-million-accounts-in-9-months-official-> (https://shafaq.com/en/Economy/Private-Iraqi-banks-established-1-2-million-accounts-in-9-months-official-).says#:~:text=Tariq%2520pointed%2520out%2520that%2520bank,million%2520accounts%2520within%2520nine%2520months

في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2023 ليصبح 10.02 مليون حساب بينما كان 8.79 مليون حساب في نهاية عام 2022 عندما بدأت ضغوط الخزانة الأمريكية.

يجب أن تؤدي الإصلاحات الضرورية لدعم التحول الاقتصادي الذي يدعمه السوداني إلى تحول جذري نحو إعطاء الأولوية لاستثمارات البنية التحتية على حساب النفقات المتكررة ما يضع حدًا لاتجاه المالي الذي اتبعته جميع الحكومات العراقية بعد عام 2003 بما في ذلك حكومة إقليم كردستان. وفي حين أن هذه العملية ليست سهلة ولا تلقى ترحيبًا سياسيًا بغض النظر عن مدى الحاجة إليها لتحقيق نتائج تنموية أفضل وقد شكلت إحدى العقبات الرئيسية أمام المحاولات السابقة إلا أنه لا بد من معالجتها قبل أن يتمكن العراق من تحقيق "حلم التنمية". ❖

## موصى به



BRIEF ANALYSIS

[Tracking Anti-U.S. Strikes in Iraq and Syria During the Gaza Crisis](#)

//

Michael Knights ,  
Amir al-Kaabi ,  
Hamdi Malik

(/policy-analysis/tracking-anti-us-strikes-iraq-and-syria-during-gaza-crisis)



تحليل موجز

[هل تقطع تركيا علاقاتها مع إسرائيل](#)

8 أيار/مايو 2024

سونر چاغيتاي

(ar/policy-analysis/hl-tqt-trkya-laqatha-m-asrayl/)



تحليل موجز

[ما مدى استدامة أساليب الدفاع والردع في ظل الهجوم الإيراني](#)

6 أيار/مايو 2024

أندرو ج. كليمنسن

(ar/policy-analysis/ma-mdy-astdamt-asalyb-aldfa-walrd-fy-zl-alhjwm-alayrany/)

TOPICS

[الطاقة والاقتصاد \(/policy-analysis/altaqt-walaqtsad/\)](#)

المناطق والبلدان

[العراق \(/policy-analysis/alraq/\)](#)